

## المساعدات الإنسانية وبروتوكولاتها : لا يمكن الدولة الإستقالة من دورها

تهاقت الدول والمنظمات غير الحكومية بعد انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب الفائت على تقديم المساعدات المختلفة للبنان، مؤكدة على ابراز الجانب الانساني للدول في الكوارث. مع اتساع خارطة الجهات المانحة وزيادة انشطتها يطرح السؤال عن دوافعها؟ ولماذا تستند الى المنظمات غير الحكومية؟ وما تأثير ذلك على سيادة الدول؟

بعد انفجار مرفأ بيروت حصلت الاستجابة الاولى، وفي هذه الحالة تعود كل دولة الى بروتوكولاتها الخاصة ويتم رصد الاجهزة المعنية والمبالغ المرصودة للاغاثة الفورية، وارسال مهندسين وفرق لازالة الركام ومتخصصين في تقييم الاضرار، وهذا يكون اما عبر الساتلايت او الخرائط ورصد من هي السلطات المحلية التي يمكن التنسيق معها. اذا لم تكن هذه السلطات التابعة للدولة قادرة، يتم ارسال تدخل انساني، كما فعل الفرنسيون على سبيل المثال حين ارسلوا البارجة تونير وقرابة 700 جندي فرنسي للقيام بالمساعدة وتأمين حماية البيوت واستخدام لوجستيات غير موجودة. هذه الاستجابة الاولى تكون بحسب بروتوكولات كل دولة وتجب عن اسئلتها الخاصة: كم سترسل من مساعدات وفرق وحدود مساعدتها ومصحة الدولة من ذلك؟ كان يجب ان تكون في لبنان هيئة لتنسيق الكوارث المحلية لكنها ليست موجودة. اما اللجوء الى المجتمع المدني فله محظوراته، منها خطورة فقدان المسألة السيادية والحوكمة وكيفية استخدام المساعدات وماهية الداتا التي تجمعها هذه الجمعيات التي تردد في الصحف اللبنانية ان عددها بلغ فجأة 385 جمعية، والى



الاستجابة الاولى يمكن ان تتضمن ارسال جنود لاغاثة الدولة كما فعلت فرنسا.



غالبا ما تبقى المستشفيات الميدانية في بلد ما 6 اشهر.

العديد من المنظمات والبرامج والمؤسسات التي تباشر تحقيق اهدافها، مثل اتحاد المدفوعات الاوروبية وبنك الاستثمار الاوروبي. بعدها، تم انشاء مجموعة المساعدات الامامية ولجنة المساعدات الامامية التابعة لها، وذلك بعد انحسار دور منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اثر تحقيق اهدافها. وتابع ظهور هذه المنظمة العديد من البرامج والمؤسسات التي انشئت لتدعيم اغراض التنمية، مثل قيام اليابان بتأسيس صندوق التعاون الاقتصادي الخارجي، واسست السويد وكالة للمساعدات الدولية، وتم انشاء بنك التنمية الاسيوية في الفيلين، وايضا صندوق التنمية الافريقية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فيما قامت تاوان في العام 1988 بتأسيس الصندوق الدولي لتنمية التعاون الاقتصادي وسواه.

يقول الدكتور ماجد احمد الزامل في دراسة نشرها موقع "المنبر الحر" في العام 2018، انه "منذ بروز الدور العالمي للولايات المتحدة الاميركية كقوة كبرى بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك ترابط وثيق بين المساعدات الاقتصادية والعسكرية. فنادرا ما كانت هناك مساعدات اقتصادية من دون ان ترتبط بمساعدات عسكرية. يعكس هذا الارتباط طابع الاستراتيجية الاميركية في تعبئة وتقوية انظمة معينة معادية للسوفيات بشكل خاص. خلال الخمسينات كان ثلثا المساعدات الخارجية الاميركية عبارة عن مساعدات عسكرية، اما المساعدات الاقتصادية فقد كانت تتمثل في الثلث المتبقي. غير ان سنوات الستينات شهدت تراجعاً في نسبة المساعدات العسكرية، ويعود ذلك الى الاخفاق المتزايد للسياسة الخارجية الاميركية في الخمسينات ونتيجة لسياسة الرئيس جون كينيدي التي كانت تقول بضرورة الاحتفاظ بموطئ قدم عند الباب، ما كان يفرض بالضرورة الاحتفاظ بارقام للمساعدات الاقتصادية ولو بشكل رمزي مع اكبر عدد من الدول ذات المواقع المهمة استراتيجيا وسياسيا وعسكريا واقتصاديا في العالم الثالث. انتهت هذه السياسة في نهاية الستينات، حيث قفزت نسبة المساعدات العسكرية مرة اخرى الى نحو ثلثي اجمالي المساعدات الخارجية الاميركية على الرغم من اعلان سياسة الانفراج بين القطبين".

الاجراء الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية. انشاء تلك المؤسسات كان البداية الاولى لنوع جديد من المساعدات الخارجية على اساس متعدد الطرف.

تعد خطة مارشال هي البداية الاولى للمساعدات الاقتصادية للدول النامية. وقد تبنت الولايات المتحدة هذا المشروع ووصلت جملة المساعدات التي انفقتها الى 6 بلايين دولار في العام 1949، وساهمت بـ 13.2 مليار دولار من اجل اعادة الاعمار والاستقرار السياسي والاقتصادي لدول غرب اوربا. ثم تم انشاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتصبح المصدر الاساسي للمساعدات الدولية، وحلقة الوصل بين بداية ظهور المساعدات الاقتصادية بشكلها الرسمي في خطة مارشال وبداية تطبيقها على نطاق واسع. كما جرى انشاء

والبلديات، حيث يترتب على هذه الجمعيات ابراز بياناتها ومصاريفها. نصف الجمعيات الموجودة ميدانيا منذ الرابع من آب تقوم بانشطة لها ابعاد سياسية وليست انسانية بحسب اكثر من مصدر تحدثنا اليه. هذا الامر ليس مستغربا، اذ ان المساعدات الانسانية واحدة من ادوات العلاقات الدولية المتعارف عليها، والتي اعتبرتها بعض الدول فرصة لتحقيق جملة من الاهداف الاستراتيجية للدول المانحة والمصالح الديبلوماسية ذات الصلة الامنية والعسكرية والمصالح الاقتصادية والتجارية، والتي تنال اهمية اضافية في تحديد توجهات المانحين والمصالح الثقافية والايديولوجية.

ظهر مفهوم المساعدات الخارجية بشكل صريح وواضح في عهد الثنائية القطبية اي قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث كانت القوتان العظميان، الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، تتسابقان لتقديم المساعدات الخارجية وذلك لضمان انحياز الدول الى احدي المعسكرين.

بعد الكساد الكبير وانهيار بورصة نيويورك، دعت الولايات المتحدة الاميركية الى انشاء مؤسسة "بريتون وودز"، وتبعها في العام 1944 انشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير، وذلك لاحكام السيطرة على

اللجوء الى المجتمع المدني يفقد الدولة جزءا من سيادتها

# عام بعد عام والأمن بألف خير



المديرية العامة  
للأمن العام  
تضحية خدمة

او الكوارث على انواعها. كذلك اعلان باريس فاعلية المساعدات الانسانية، الذي اعتمد في العام 2005 وشارك فيه اكثر من 100 بلد ووكالة، والذي ارسى تعهدات واضحة للدول المانحة وشركائها من اجل ضمان فاعلية عملها، بالإضافة الى مؤتمرات عدة تم تنظيمها في كوريا الجنوبية وفي اجتماعات سنوية لمجموعة الدول المانحة.

تطورت ادوات اخرى للمساعدات عبر الامم المتحدة وعبر ايلاء دور اكبر للمنظمات غير الحكومية، وذلك في نهاية ثمانينات القرن الفائت.

وبدأ مفهوم المجتمع المدني لسد فراغ ما لا يمكن ان تقوم به الدول، وتوسعت فكرة المساعدات من باب ديني او من باب حقوق الانسان والحقوق المدنية. تطورت المسارات في العام 2001 حيث انعقد في مونتري في المكسيك اول مؤتمر جمع الدول المانحة والجمعيات، وتطلب الامر الانتظار لغاية العام 2005 حيث كان اعلان باريس لتنظيم المساعدات الدولية. جمع اعلان باريس كل الخبرات من خطة مارشال الى خبرات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فنظمها ووضع شروطا للمساعدات الدولية ابرزها ان لا تسمى مساعدة دولية الا اذا كانت نسبة المنحة تفوق 25 في المئة. نظم اعلان باريس ايضا الشروط المعتمدة للمساعدات الدولية ومن ضمنها معايير التعامل، وحددت الامم المتحدة معايير عدة تتعلق بالحوكمة وحاجات الدولة الانسانية والقطاعية وحالات الكوارث. لم يكن عدد المجموعات المانحة كبيرا، وقد انضوت في ما يسمى

بمجموعة DAC-Donors Action committee. تم تأسيسها عبر منظمة التعاون الاقتصادي OECD، ومن ضمنها لجنة تضم الدول المانحة الاساسية التي تلتقي سنويا وتنظم توزيع المساعدات وتصنف الدول.

ترتكز المساعدات في الولايات المتحدة الاميركية على المنظمات غير الحكومية، وقد تعممت هذه الممارسة دوليا. تستند المنظمات غير الحكومية الى آليات عمل تتضمن المشروع والبرنامج والخطة والتعاون المباشر بين الدول. هذه هي عناوين ابرز البروتوكولات الدولية، واذا كان لكل منظمة دليلها الخاص الا انها تنضوي ضمن هذه العناوين الدولية العامة. لقد دخلت الى البروتوكولات حديثا اهداف الالفية التي يجب ان يأخذها اي مشروع في الاعتبار.

ومساعدة الدول الفقيرة على تلبية الحاجات الاساسية لمواطنيها استجابة لاعتبارات اخلاقية، تتمثل في وفاء القادرين بواجب التضامن بازاء غير القادرين في المجتمع الدولي واستجابة مبدأ تعويض الدول التي تعرضت للاستعمار فترات طويلة، عما سببه لها هذا الاستعمار من مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية.

ما هي اجراءات تقديم المساعدات والشروط المرفقة؟

لم تعد المساعدات تقدم بناء على تعهدات من الدولة المتلقية باستخدامها في مجال معين، وانما وفق اسس ومعايير متكاملة دوليا، مع ارفاقها بما يلائم من شروط تنصب لضمان تحقيق الهدف من المساعدة، وهي شروط واسعة ومتكاملة وتفصيلية تمتد الى حد المطالبة بالرقابة على طريقة استخدام الاموال المقدمة الى البلد وضرورة الاشراف عليها، وحتى فرض طريقة ارساء المناقصات والشروط التي يجب ان تتضمنها، وهو ما يفقد البلد المتلقي سيادته وقراره المستقل باحلال سيادة محل سيادة اخرى وان كان ذلك يتم تحت مسميات اخرى.

دعمت اتفاقات جنيف منذ العام 1949 عمل المنظمات الانسانية، ومن بينها اللجنة الدولية للصليب الاحمر. حافظت في كثير من الاحيان على الانسانية وسط فظائع في بلاد عدة مزقتها الحروب

خرجت الولايات المتحدة الى الوجود كقوة عالمية كبرى بعد الحرب العالمية الثانية، فتعاطم دور المساعدات واضحى بالغ الحيوية كاداة لتحقيق هدف اساسي يتم تعريفه على المستوى الرسمي بأنه تعزيز الامن القومي للولايات المتحدة الاميركية.

غالبا ما تقدم المساعدات من اجل تحقيق مصالح ذاتية للدول المتقدمة، وتدلتنا على ذلك المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الاميركية الى العديد من البلدان النامية، وتأتي مصر في مقدمها، بالإضافة الى الاستفادة القصوى من التنازلات التي تقدمها الدول النامية الى الدول المانحة على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي. هذا رأي بيل غيتس رئيس مجلس ادارة "مؤسسة بيل وميليندا غيتس"، الذي يعتبر ان المساعدات ما هي الا طريقة فعالة لانتشال الفقراء من فقرهم. وكان قد صرح بفكرة ان السوق الحر ليس وحده الطريق للقضاء على الفقر، اذ ينطوي جزء من الاهداف على ايجابيات والاخر على سلبيات. وربطت العديد من الدراسات نسبة الفساد بالمساعدات الاقتصادية، واكدت انه كلما ازدادت المساعدات الخارجية في دولة معينة زادت نسبة الفساد فيها.

مساعدة الدول النامية على مواجهة الازمات والكوارث مثل انتشار الامراض والابوئة، والزلازل والبراكين، المجاعات، الجفاف، السيول والفيضانات،



القبطان الاميركي والسوفيياتي تنافسا على تقديم المساعدات الانسانية.